مشكلة الطالب

للأستاذ محمد فريد أبو حديد

المراقب المساعد لتعليم البنات

"المحاضرة التي القاها حضرته فى قاعة بورت التذكارية بدعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية"

المحرر

سيداتى ، سادتى :

إننى لأشعر بالحيرة الشديدة إذ أريد الحديث عن مشكلة الطالب . لأن هـذه المشكلة متعددة النواحى ، وهى تمس الحياة الاجتماعية من وجهات متعددة ، ولا يمكن أن يشمل الحديث كل أطراف المشكلة إلا إذا تناول كل ما فى المجتمع المصرى من مشكلات .

فمن هو الطالب الذى نريد أن نبحث هذه الليلة فى مشكلته ؟

إنه الطفل والصبى والفتاة والشاب والشابة ، إنه الجيـل الذى يخطو أولى الخطوات فى سبيل الحياة ، وهو بعد قليل واقف عند عتبة الميدان العملى الذى تثور فيه كل مشاكل الحياة . وهو بعد بضع سنوات الجندى الذى يحتل ميدان العمل من جميع أطرافه .

نعم إن للطالب مشاكل خاصة به وهو فى دور التعليم ، فله مشكلة فى اختيار مدرسته ، وله مشكلة أو مشكلات فى مناهج دروسه ، وله مشكلة أو مشكلات فى امتحاناته ، وله مشكلة فى شق طريقه إلى مستقبله ، وله بعد ذلك كله مشكلة أو مشكلات فى ضمان وسيلة حياته إذا انتهى من دراسته .

هذه كلها مشكلات خاصة به وهو فى حياته المدرسية ولكن إلى جانب هذا كله يوجد الجانب الآخر من حياة الطالب : الجانب الذى يتصل من ناحيته بالمجتمع فى أدوار حياته المختلفة ، وليس من الممكن أن نفصل ناحيته المدرسية من ناحيته الاجتماعية ولا بد لنا عند الحديث عن الطالب أن ننظر اليه من الوجهتين معا .

وليست مصر هى البلد الوحيد الذى يحس أن هنـاك مشاكل يجب أن تعالج فى سبيل إعداد أجيال المستقبل إعدادا يضمن قيامهم بالأمانة الوطنية إذا جاء دورهم فى تحمل هـذه الأمانة .

فالأمم على اختلاف مشاربها ومبادئها فى الحكم تجعل من أول واجباتها أن تصوغ الأجيال الناشئة وتقوم على تربيتهم باذلة فى سبيل ذلك مجهودا عظيما تضحى فيه بالملايين من الأموال، لأنها تعلم علم اليقين أن مستقبلها متوقف كل التوقف على إعداد هذه الأجيال.

وقد تختلف الأمم فى أغراضها من التربية كما قد تختلف فى المبادئ السياسية التى تقوم عليها، ولهذا تختلف أساليب البلاد فى التربية اختلافا عظيما ولكنها جميعا تتفق فى معنى واحد وهو أن التربية هى وسيلة للتنسيق بين الجيل المستقبل وضرورات الحياة التى تطمع هذه الأمم فى أن تحياها .

فلنستعرض صورة مجملة من أهم مظاهر هذه الحياة التى حولنا ، وما هى الصورة التى نأمل أن تكون صورة مستقبلنا . ولننظر كيف يجب أن يكون نظام التربية كفيلا بتحقيق الصورة التى نرجو أن تبرز فى الحقيقة على أيدى هذه الأجيال المستقبلة .

نحن نشكو من البطالة ، نشكو من الفقر ، نشكو من العجز ، لسنا نشكو من بطالة المتعلمين وحدهم فما هذه الشكوى التى نسمعها إلا شكوى من يستطيعون التعبير عن آلامهم ، حين أن هناك شكوى تسرى فى أعماق قلوب لا تستطيع التعبير ، هناك فى مصر ملايين من المتعطلين وإن كانوا لا يعدون كذلك فى مظهر الحياة. هناك البائع الجوال الذى يقضى اليوم فى عرض بضاعة لا تساوى إلا قروشا معدودة يلتمس من ربحها الرزق . وهناك جيوش ماسحى الأحذية ومائعى الجرائد وحراس العربات فى الطرق وغير هؤلاء ممن لا يقعون تحت حصر . وما ألجأهم إلى هذه الأعمال الحقيرة التى لا يليق لها إلا العجزة ، ما ألجأهم إلى هذه الأعمال إلا أنهم لم يجدوا مرتزقا سواها فلجأوا إليها خوفا من الموت جوعا .

بل إن هناك الفلاح نفسه الذى يقضى فى عمله مائة يوم من العام ويقضى سائر أيام السنة فى بطالة لا تكاد تدر عليه خيرا . هناك كل هذا الإسراف فى الجهود وهناك ما ينتج عن هذا الإسراف من الفقر، فإذا نحن أردنا أن نصف دواء ما كان واجبا علينا أن نعرف مقدار ما نحن فيه من فقر يكاد يستحيل معه أن ننهض إلى رقى أدبى أو سياسى أو اجتماعى . فإذا نحن أردنا أن نخطط لأنفسنا منهجا للاصلاح كان علينا أن نضع هذه الحقيقة أمام أعيننا وأن نتعرف أسباب هذه البطالة ونحاول علاجها إذا استطعنا عن طريق التربية أو نشارك فى إصلاحها عن طريق التربية .

فما الذى جعل هذا الشعب يقاسى مثل هذه البطالة على حين أننا نشاهد أن مصر تسع للآلاف من أبناء البلاد الأخرى يهاجرون إليها ويعيشون فيها ويستفيدون بخيراتها . ما الذى جعل هؤلاء يستفيدون ويعيشون وهم أجانب عن الأهل والعشير فى حين أن قومنا

لا يستطيعون أن يشقوا لأنفسهم أبسط الطرق وأهونها فى الحياة ؟ والجواب على ذلك سهل لا تعقيد فيه . إن هذا الأجنبى يصلح للحياة وهؤلاء المساكين من أبناء مصر لا يصلحون لها .

وهنا موضع المشكلة ، هذه هى مشكلة الطالب فى مصر .

كان على الدولة أن تسير كما سارت الدول الأخرى فتعد خطة تكفل للشعب المصرى أن يكون كله صالحا للحياة وأن يكون قادرا على الاستفادة بما فى بلاده من ثروة وقوة وأن تحشد كل القوى فى سبيل واحد وقصد واحد وهو أن يكون كل فرد فى الأمة غايته صالحا منتجا . فإذا ما أعدت هذه الخطة قصدت إلى إنفاذها بغير تردد ، مضحية فى سبيل ذلك بما قد يكون ضروريا هنا وإن كان ذلك حملا ثقيلا يكلفها تضحية عزيزة .

ولكن هذه الخطة لم ترسم بعد ، وإن كانت هناك محاولات لرسمها ، فإن العقبات التى تقوم فى سبيلها تكاد تجعل الأمل فى رسمها وتحقيقها أملا بعيدا . ولست أقصد لوم الدولة فى ذلك كما يظهر من قولى . فالحق أن للدولة كثيرا من العذر فيما يظهر لنا من تردد سيرها أو ذبذبة نجاحها . ولا أقول ذلك اعتذارا عنها فما بى حاجة إلى ذلك الاعتذار ولكن أقول ذلك كما يقتضيه العدل فإن التاريخ هو المسئول عن كثير من هذه العقبات .

تقوم المجتمعات على جهود مختلفة بعضها جهود العمال الذين يؤدون أول وظائف الإنتاج وهؤلاء يختلفون فى نوع أعمالهم ولكنهم يتفقون فى أنهم جميعا يتجهون إلى الناحية العملية أكثر من اتجاههم إلى الناحية العقلية . وهؤلاء هم الكثرة العظمى فى كل البلاد لأنهم جمهور الجنس البشرى ، وهم كذلك الملايين العظمى من أهل هذه البلاد . وهناك بعد ذلك طائفة تقف من هذه الملايين موقف التنظيم والإدارة ، وهذه هى التى تستطيع بتفوقها الذهنى إدراك الكليات وفهم المعنويات ، ومن هذه الطائفة توجد أقلية صغيرة يختص كل فرد فيها بنوع من البحث العقلى يكون فيه مبتكرا للمعانى الجديدة والصور الطريفة .

وهذه الأقلية الصغيرة هى الرأس المحرك للبشرية أو هى القوة الدافعة التى تدفع الإنسانية نحو التقدم المستمر .

وهذه الطوائف المختلفة وإن كانت تتجه فى الحياة فى طرق متعددة تتفق جميعا فى أنها تؤدى فى مجموعها عملا واحدا من خدمات متبادلة .

فالدولة التى تريد أن تعمل على التنسيق بين هذه القوى المختلفة تتوسل إلى ذلك بخطتها فى التربية على النحو الآتى :

فهى تشرك الشعب كله فى الإعداد الأولى الذى يكفل إشعار الجميع بالوحدة والتماسك ، والذى يكفل للجميع مقدارا من التعليم يرتفع بهم إلى أول مراتب الحياة

الاجتماعية المنتجة ، وهى تجعل التعليم فى هذه المرحلة الأولى واجبا عاما تقوم به للجميع مجانا وتجبر الجميع عليه إجبارا ، فإذا ظهر من صفوف هذا الجمهور الكبير من له استعداد للدراسة العقلية تولته الدولة ومهدت له سبيل التعليم حتى يصل إلى مدى ما تؤهله له قوته العقلية والنفسية.

هـذه صورة مختصرة إجمالية لخطط الدول المختلفة فى تعليم أبناء الأجيال المستقبلة ، وأما فى مصر فهنـاك حال أخرى تختلف عن ذلك كثيرا فى جملتها وتفصيلها .

عندنا نوعان من المدارس فى هذه المرحلة الأولى لا نوع واحد، فعندنا من جهة المدرسة الإلزامية وأختها المدرسة الأولية ، وعندنا من جهة أخرى المدرسة الإبتدائية ، ويحسن بنا أن نشير إشارة قصيرة إلى مميزات كل من هذه المدارس .

فالمدرسة الإلزامية هى مدرسة يتعلم فيها الأبناء خمس سنوات من سن السابعة إلى سن الثـانية عشرة ويتلقى فيها الطفل نصف يوم من التعليم وتدرس له المبـادئ الأولية للقراءة والكتابة والحساب والمعلومات العامة ، والمدرسة الأولية تشبه الإلزامية مع شىء من التوسع فى المناهج ومع بقاء الطفل اليوم كاملا فى المدرسة ، وهاتان المدرستان تعلمان الشعب مجانا ، وأما المدرسة الإبتدائية ففيها بعض توسع فى المنـاهج يميزها عن المدارس الأولية والإلزامية وتدرس فيها فوق ذلك اللغة الإنجليزية ، وهذا النوع من المدارس غير مجانى إلا فى أحوال استثنائية يتوافر فيها الاستعداد الممتـاز للطفل .

وهناك فارق جوهرى بين المدارس الابتدائية والأولية ، وهو أن الاستمرار فى التعليم بعد هـذا الدور الأول من الحياة لا يمكن إلا لتلاميـذ المدارس الابتدائية الذين لهم الحق وحدهم فى دخول المدارس الثانوية والمدارس الفنية المتوسطة . والآن فلنسأل أنفسنا :

(أولا) هل تكفى المدرسة الإلزامية أو الأولية لكى تعطى الطفل هذه العدة العلمية والعملية التى تمكن رجل المستقبل من أن يكون فى مستوى الحياة الحـاضرة التى تحتاج إلى ذكاء ودراية واستعداد وثقافة ؟ هل تكفل المدرسة الإلزامية رفع مستوى الفلاح حتى لا يقعد عاطلا ثلثى السنة ؟ هل تساعد العامل على أن يحتل مكانه فى عالم الصناعة ؟ وهل تساعده على أن يجنى من مجهوده فائدة ترفع مستوى حياته فوق ذلك المستوى الحقير الذى سبق لنـا أن وصفناه ؟

ولست أتولى الاجابة على هذا فقد أغنانى عنها كثير من كبار المفكرين الذين عنوا بدراسة الموضوع ومنهم وزراء للمعارف وجهوا لهذا الأمر عناية خاصة وأذاعوا آراءهم فى غير مجاملة ولا مداراة ، إذ قالوا إن هذا التعليم لا يفيد إلا قليلا، وهو على كل حال دون المستوى الذى يؤهل الشعب لكى يكون شعبا صالحا للحياة فى العصر الحالى المتطور ، وإنى آسف كلما ذكرت

حديثا مع عظيم من عظماء الفكر فى مصر إذ قال فى عرض حديثه عن تعليم الشعب "إن القصد منه ليس سوى إزالة الأمية حتى لا نتعرض لاحتقار الأمم المتحضرة" فليس الأمر قاصرا على كراهة احتقار هذه الأمم بل هو أمر حياة ومنافسة، والبقاء كما نعلم للأصلح بين الأحياء.

وقد شعر الناس بذلك النقص فى هذا التعليم وحاول كل من استطاع أن يتجنب إدخال ابنه فى المدارس الإلزامية و يرسله إلى مدرسة ابتدائية و إن كلفه ذلك مشقة فى الصرف عليه، واجتهد الكثيرون من العاجزين عن الصرف على أبنائهم فى الالتجاء إلى وسائل التذلل والتوسل لكى يدخلوا أبناءهم مجانا فى تلك المدارس الابتدائية لا لشىء إلا لأنهم رأوا أن الفرصة التى تتيحها لهم المدارس الإلزامية فى تعليم أبنائهم فرصة صغيرة لا تحقق أغراضهم.

ثم نسأل أنفسنا (ثانيا) هل تحقق العدالة الاجتماعية بأن نقدم للشعب نوعين من التعليم فى المرحلة الأولى التى تلتزم كل الدول بتعليم الأبناء جميعا فيها ؟

والجواب على ذلك هين أيضا لأنه ظاهر واضح لا يحتاج إلى تدليل، فالعدالة لا تتحقق من وجهين :

(الأول) أن التعليم فى هذه المرحلة يجب أن يكون مجانيا ولا تتحقق إلا بأن نعطيه لجميع الأبناء فى هذه المرحلة مجانا.

(الثانى) أن التعليم فى نوعى المدارس فى هذه المرحلة مختلف، فهو فى الابتدائية غيره فى الأولية، وهو فوق ذلك يتيح فرصة للاستمرار فى الدراسة لطائفة واحدة هى التى تتعلم بالمصروفات فى المدارس الابتدائية، وأما الذين يتعلمون مجانا فى المدارس الأولية فلا تعطى لهم فرصة للاستمرار مطلقا. ألسنا بهذا جديرين بأن تتهم بأننا نبيح نظام الطبقات ؟

ولا شك فى أن الخطوة الأولى للإصلاح تكون بتوحيد المدرسة فى المرحلة الأولى للتعليم بحيث تكون للامة الواحدة مدرسة واحدة.

ويجب أن تكون المدرسة الواحدة كافية لأن تعطى الأبناء من الغذاء العقلى والتدريب العملى والخلق ما يكفى لأن يكون أساسا صالحا للحياة فيما بعد، سواء استمر الطالب فى دراسته أو انصرف الى التماس الرزق فى الحياة.

ثم أورد حضرته أرقاما يتبين منها أن الدولة تنفق على التلميذ فى المدرسة الأولية جنيها ونصف جنيه فى السنة. بينما ينفق على التلميذ فى المدرسة الثانوية ٣٧ جنيها ونصفا وعلى التلميذ فى المدرسة الابتدائية ثلاثين جنيها. وطالب بايجاد التعادل بين الجميع.

ثم قال :

ولا بد لنا هنا من ذكر مشكلة فرعية — مادمنا فى عرض مشاكل متلاحقة — وسأكون هنا صريحا كل الصراحة ، فإنه لامعنى مطلقا لأن يكون التعليم فى هذه المرحلة الأولى

باللغة العربية واللغة العربية وحدها . وأن أية محاولة للاصلاح على أساس آخر تكون ضارة ، وأولى بنا أن نقابل هذه المشكلة أولا حتى إذا ماحلت أمكن أن تحل المشاكل الأخرى حلا هينا ، إنني أقول وقولى صادر عن عقيدة ثابتة إنه لا رجاء لإصلاح التعليم العام إلا إذا كانت المرحلة الأولى للتعليم واحدة للجميع وأن يكون التعليم فيها مجانيا وباللغة العربية وحدها .

ومن أراد أن يعلم ابنه لغة أجنبية فى هذا الدور لغرض خاص يراعيه فى بناء مستقبل ولده فعليه أن يقصد إلى معهد خاص ليعلم ابنه هذه اللغة التى يريدها ، أما أن يكون تعليم اللغات الأجنبية حجر عثرة فى سبيل توحيد التعليم وإصلاح المدرسة العامة فأمر لا يليق بأمة تريد أن تحل محلها تحت الشمس .

إذا تركنا الآن هذا التعليم العام كان أمامنا أمر آخر يتعلق بالكلمة الخاصة التى تنبغ فوق مستوى هذا التعليم العام والتى تعد لكى تكون لها الزعامة الثقافية والتى يستمد منها المختصون فى أنواع العلوم والفنون ، وهم الذين يوكل إليهم أمر التقدم والابتكار والقيادة ، أقصد بهذه الكلمة طلاب التعليم الثانوى والعالى .

ثم نسأل أنفسنا (أولا) ما هو غرض التعليم الثانوى ؟ لاشك فى أن التعليم الثانوى هو المورد الذى تستمد منه الجامعات طلابها ، و نقول آخر لا شك فى أن التعليم الثانوى هو المورد الذى تستمد منه الخلاصة الفكرية للأمة . ولكن هل وظيفة التعليم الثانوى مقصورة على إعداد الطلبة للجامعة ؟ هذا هو السؤال الذى يجب أن نواجهه أولا قبل التحدث عن أى موضوع آخر .

تتجه الآراء فى العالم اليوم نحو الإجماع على أن التعليم الثانوى ليس قائما لغرض التجهيز للتعليم العالى وحده بل إنه مرحلة فى التعليم العام ينال فيه الطلبة مقدارا من الثقافة الفكرية أعلى مما يتاح لهم فى المرحلة الأولى العامة ، وهو مرحلة ضرورية لأولئك الذين لا يظهرون مقدرة على الأعمال اليدوية أو الفنية وهم الذين لا يذهبون بعد التعليم الأولى إلى المدارس الفنية المتوسطة ليستعدوا للعمل فى الحياة . والمتخرجون فى التعليم الثانوى فى بلاد العالم الأخرى يذهبون إلى الأعمال المختلفة التى تحتاج إلى مهارة فى الأعمال الكتابية وإلى ثقافة عامة متنوعة ترتفع أفقهم الفكرى والاجتماعى . وهذا حادث فى كثير من أمم العالم . ولنضرب مثلا بما هو حادث فى انجلترا فقد قدر فى انجلترا أنه لا يذهب من التعليم الثانوى إلى الجامعات إلا مقدار ضئيل لا يزيد على ٥ ٪ من عدد طلاب المدارس الثانوية ويذهب الباقون إلى العمل فى الأشغال التجارية أو الكتابية . أما البنات فأكثرهن يقتصرن على دروس التعليم الثانوى ويقعدن بعد ذلك فى منازلهن . بل إن الكثيرين ممن يرسبون فى الامتحان النهائى الدراسة الثانوية لا يعبأون بالاستمرار فى الدراسة . وقد قدر عدد من رسب فى امتحان نهاية

التعليم الثانوى فى انجلترا فى عام ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بـ ٢٠,٠٠٠ طالب و ١٩٠٠٠ طالبة . وقد التحق من هؤلاء بالأعمال الصناعية واليدوية والزراعية نحو ١١٠٠٠ طالب ونحو ٢٠٠٠ طالبة . وأما الباقون وعددهم ٩٠٠٠ طالب و ١٧٠٠٠ طالبة فقد ذهبوا إلى الأعمال الكتابية كما قدمنا أو بقوا فى المنازل . ولذلك يظهر أن العمل جار فى كثير من البلاد الأخرى على أن التعليم الثانوى وسيلة للوصول إلى الجامعة كما أنه وسيلة إلى إتمام الثقافة وإعداد فريق من الشباب إلى دخول ميادين الحياة العملية بعد حصولهم على مقدار مناسب من الثقافة العامة المنوعة ، وتتفرع عن هذا الأساس عدة نتائج ضرورية :

(النتيجة الأولى) أنه ما دام التعليم الثانوى وسيلة لإعداد الشباب للحياة فلا بد من أن يكون وافيا بتخريج الشباب القادر على الحياة .

فيجب أن يؤهل الشاب فى هذه المرحلة للقدرة على ممارسة الأعمال فى الحياة وتحمل المسئولية والأمانة . كما أنه يجب أن يعنى فيه بالناحية الخلقية العملية وأن يفتح عقله لمختلف مشاكل الحياة وطرق حل هذه المشاكل . وهذا كله يتوافر إذا حقق المدارس الثانوية الجو الاجتماعى الذى يجعل من الطالب شخصية تندفع من نشاطها الداخلى لا مجرد آلة تتلقى الدرس تلقيا وتنفعل بالمؤثرات انفعالا . لقد جربت التعليم الثانوى مدة تسمح لى بأن أتحدث عن خبرة وأؤكد لحضراتكم أن المدرسة الثانوية هى التى تستطيع أن تخلق شخصية طلابها وأن توجههم إلى تعود طرق الحياة وفهم مشاكلها ، وتعرفهم كيف يتحملون المسئوليات ويتصرفون فيها . ولكن ذلك يستلزم أن تكون العلاقة وثيقة بين الطالب والمربى وأن تكون علاقة قائمة على الاخلاص والولاء ، وأن يكون عند المربى كل الرغبة فى أداء الواجب وعند الطالب كل الاستعداد فى أن يتكون .

وآسف أن أقول إن هذه العلاقة بين الطالب والمربى لا تزال مقصرة عن الحد المطلوب ، ولا أظن أنه من الممكن تحقيق مثل هذه العلاقة إلا إذا عدلت المدارس وصار نظامها غير هذا النظام الحالى الذى يشبه المصانع التى تخرج الآلات على نطاق واسع للأسواق إن تربية الطالب أمر دقيق يحتاج إلى فهم طباع كل فرد على حدته وموالاته بما يحتاج اليه من العناية مع العطف المستمر . وهذا انما يأتى من العلاقة المباشرة المستمرة بين الطالب وأستاذه ، ومادامت المدارس الحكومية تجرى على نظامها الحالى فلن تؤدى إلى شىء قريب من هذا

(النتيجة الثانية) الثقافة العامة ليس معناها الدرس الذى يلقى فى فصول الدراسة . بل إن هذه الدروس ما هى إلا وسائل أشبه شىء بالتدريب العقلى المنظم . وأما الثقافة الحقيقية فإنما تبتغى بالمجهود الحر والنشاط الشخصى الذى ينشأ من تبادل العلاقة العقلية بين المربى والطالب . فالقراءة فى أوقات الفراغ ووسائل التسلية فى بعض الأوقات من موسيقى وتمثل

وخطابة وبحث علمى وبحث أدبى ورياضة ورحلات وما الى ذلك من الجهود — كل هذه الجهود الحرة هى التى يمكن أن يستفاد فيها بنشاط الطالب وهى الوسائل التى يستطيع بها المربى أن يوسع مدى الثقافة عند تلميذه . ولكن ذلك كله لا يأتى على وجهه الصحيح إلا إذا كان النظام يسمح بوجود نشاط حقيق منبعث من داخل الطالب والمربى، وأول شرط له أن يكون للمربى الفراغ الكافى للاهتمام والرغبة الباعثة عليه ، وأن يكون نظام الدراسة بحيث يعتد بهذا النشاط ويعده من مقاصد التعليم . فاذا كان التعليم الثانوى يفى بشرط الكفاية الخلقية ويفى بشرط الكفاية الثقافية أمكن أن نطمئن على أن الطالب يصبح كفئا لتولى الأعمال الحرة عن جدارة بعد التعليم الثانوى .

(النتيجة الثالثة) إذا كانت الثقافة العامة والتكوين الخلقى هما الغرضان الأساسيان من التعليم الثانوى ، فهناك عقبة كأداء فى سبيل تحقيق هذين الغرضين .

تحتوى المدارس الثانوية اليوم على آلاف من التلاميذ، ويشتد الضغط كل عام على أبواب المدارس الثانوية الأميرية فتضطر وزارة المعارف أمام ذلك الضغط الشديد الى زيادة عدد الفصول وزيادة عدد التلاميذ فى الفصل الواحد . وكانت النتيجة أن صارت كل مدرسة تحتوى على مئات من التلاميذ وكل فصل يحتوى على ما يقرب من ٤٠ تلميذا . وصار من أوجب الواجبات أن يزاد عدد حصص المدرس الواحد وتلقى عليه أعمال إضافية متنوعة ، فيأخذ متوسط الدرس أكثر من عشرين ساعة فى الأسبوع للدروس سوى ما عليه من أوقات الأعمال الاضافية وأوقات تصحيح أعمال التلاميذ وأوقات تحضير الدروس .

فهناك زيادة فى الضغط على المدارس وعلى الفصول وعلى المدرسين وعلى النظار الذين هم بمثابة المربين الأوائل للطلاب. وهذا إن كان يحل مشكلة رغبة الآباء فى إدخال أبنائهم فإنه لا يحل مشكلة التربية الصحيحة .

ويجب أن أعيد ما سبق أن قررته وهو أن التعليم الثانوى ليس من واجبات الدولة فالواجب أن تعنى الدولة بالتعليم العام أولا وأمام هذه الاعتبارات جميعها أقرر أن الواجب إعادة النظر فى نظام المدارس الثانوية بحيث لا يزيد عدد المدرسة الواحدة عن الحد المعقول وهو نحو ثلثمائة أو أربعمائة تلميذ فى المدرسة الواحدة، وأن يكون عدد التلاميذ فى الفصل لا يزيد على ثلاثين بأى حال وأن يكون عدد ساعات العمل للمدرسين لا يزيد على خمس عشرة حصة فى الأسبوع .

على أنه من العدل أن يتحمل آباء التلاميذ ما ينشأ عن هذا من النفقات إلا فى حالة التلاميذ النوابغ الذين ترفع عنهم المصروفات كلها أو بعضها بحسب درجة تفوقهم. ولعله من المفيد أن نذكر أن عدد تلاميذ المدرسة الثانوية فى انجلترا لا يزيد على ٥٠٠ تلميذ بل انه فى كثير منها لا يتجاوز

المائة أو المائتين، وقد جرت العادة فى كثير من الأقطار أن يكون أكثر التعليم الثانوى فى يد مدارس خاصة غير تابعة للحكومة، وحبذا لو أوجدت جمعيات من ذوى اليسار وذوى الثقافات العالية تعمل على إنشاء المدارس الثانوية الخاصة وتجعلها خاصة بمن يستطيع مواصلة الدرس ممن يدفع أجور التعليم كاملة. وتكتفى مدارس الحكومة بالتعليم الثانوى لمن تختارهم هى من نوابغ التعليم العام (الأولى) كما قدمنا من قبل. فالمدارس الحرة اذا أوجدت وكانت قائمة على أساس ثابت تتوافر فيه الكفاية العلمية والخلقية والمالية كان ذلك أكفل بتحقيق أغراض التعليم الثانوى من المدارس الأميرية. ولعلنا نجد فى المستقبل القريب شيئا يبشر بقرب تحقيق مثل هذه الأمنية فإنه لا أمل فى تخريج الشباب الصالح إلا اذا توافرت المدرسة الصالحة التى تجد الفراغ للعناية بالطلاب.

وهناك معضلة كبرى فى التعليم الثانوى وهى معضلة الامتحان. ولكن الامتحان ضرورة لا بد منها، لأنها هى الوسيلة الوحيدة للكشف عن قيمة ما حصله الطالب من العلم وإن كانت لا تستطيع أن تكشف لنا عن حقيقته وعن استعداده الخلقى والثقافى. فكم من طالب تتوافر فيه القدرة الخلقية واتساع الأفق الثقافى ومع ذلك لا يظهر لتفوقه أثر فى الامتحان العام فيكون الامتحان بالنسبة اليه غبنا ظاهرا.

ولكن يمكن أن يداوى ذلك بشهادات تكميلية من المدارس التى كان الطالب بها، وتكون هذه الشهادات بمثابة ترشيح له فى الأعمال العامة إذا احتاج إليها.

كما أن المدارس إذا سارت على خطة موفقة وصار لها تاريخ معروف أمكن أن يكون التعليم فيها وثيقة دالة على ارتفاع مستوى الطالب من الناحية الثقافية والناحية الخلقية.

ولكن الامتحان العام فى مصر معرض لنقص آخر فوق النقص الطبيعى للامتحان بوجه عام. وذلك أن خطة الدراسة فى المدارس الثانوية تعنى عناية خاصة بدرس اللغات ومنها لغتان أجنبيتان. وقد يبلغ عدد حصص هذه اللغات أكثر من نصف مجموع عدد الدروس الأسبوعية المقررة على الطلاب. ولهذا أثر عظيم فى ضياع قسط كبير من وقت الطلاب وجهودهم فى تعلم لغات منها لغتان أجنبيتان مع صعوبة اللغات الأجنبية على الطالب المصرى الذى يجد فرقا عظيما بين لغته العربية واللغة الأجنبية فى كثير من الوجوه.

وإنى أتكلم عن تجربة طويلة، فأؤكد أن وقت التلاميذ ينصرف كله تقريبا فى درس هذه اللغات والاستعداد للامتحان من أجلها ويكون نصيب المواد العلمية والثقافية الأخرى ضئيلا الى جانبها. بل إن كثيرا من وقت الفراغ الذى كان يجب على الطلاب صرفه فى الأعمال الخاصة التى تنبعث من نشاطهم الذاتى يذهب بدون جدوى فى حفظ دروس فى اللغة الأجنبية لا تغنى كثيرا فى زيادة مقدرة الطالب فى هذه اللغات.

وهنا أورد حضرته أرقاما تدل على أن معظم الرسوب هو فى اللغات الأجنبية.

ثم قال :

ولست أدعو بذلك الى ترك اللغات الأجنبية. حاشا لى أن أفعل ذلك مع اعتقادى بأن للغات الأجنبية لنا هى وسائل الثقافة ، وهى ضرورية فى الحياة العامة فى مصر .

ولكنى أقول إن الطلاب ليسوا على طبع واحد فيما يتعلق باللغات كما أنهم ليسوا جميعا يقصدون فى الحياة قصدا واحدا. فمنهم من له استعداد لتعلم اللغات ، ومنهم من يريد أن يسلك سبيل دراسة جامعية تحتاج إلى مقدار من فهم اللغة الأجنبية الانجليزية . ومنهم من يريد أن يسلك سبيلا أخرى تحتاج الى مقدار من فهم اللغة الفرنسية ، ومنهم من يحتاج إلى اتقان التكلم أو الكتابة أو اتقان التكلم والكتابة معا بإحدى هاتين اللغتين أو بهما معا . ومنهم من يريد أن يتجه الى الحياة بنصيب قليل أو غير نصيب من تلك اللغات الأجنبية . وواجب التعليم ألا يجعل تعلم اللغات حجر عثرة فى سبيل الارتفاع بالمستوى الثقافى والخلق بل واجبه أن يعطى اللغة الأجنبية للطلبة الذين يريدون اتقانها ويحتاجون إليها فى حياتهم المستقبلة على أن تعفيهم من دراسات أخرى تقوم اللغات مقامها . ويكون لكل قسم من الطلبة طريق يستطيع أن يسلكه فى حياته إذا شاء اختياره .

وإنه لمن الممكن أن الذين يريدون الالتحاق بالمعاهد العليا التى تحتاج إلى معرفة عميقة باللغات الأجنبية يتقدمون لامتحان خاص فى تلك اللغات لإظهار استعدادهم للدراسات المطلوبة .

والآن نترك هذا الجانب من حياة الطالب لنلم إلمامة قصيرة بمشكلة التعليم الجامعى .

كثرت الشكوى من مشكلة دخول الطلبة إذا أتموا الدراسة الثانوية الى الجامعة ، وكثرت الشكوى من مشكلة الرسوب فى امتحانات الجامعة ، وجرت مناقشة طويلة فى هل انخفاض مستوى طلاب الجامعة راجع الى ضعف التعليم فى المدارس الثانوية أو فى كليات الجامعة . وتحاول الجامعة إلقاء المسئولية على التعليم الثانوى ، ويحاول التعليم الثانوى التملص من هذه المسئولية ولكن هذا السؤال لا محل له فى نظرنا فان المسئول عن ضعف الطلاب إنما هو النظام نفسه ونعتقد اعتقادا راسخا أن تغيير ذلك النظام لا بد يؤدى إلى العلو بالمستوى العلمى للطلاب فى التعليم الثانوى ثم فى الجامعة . ولكن هناك سؤالا نريد أن نضعه واضحا وهو :

لنسلم بأن الطلاب الذين يتقدمون الى الجامعة هم فى مستو يدعو الى الأسف من الضعف ، لنسلم بذلك جدلا ، فهل للجامعة أن ترفض تعليم من يتقدم لها ؟

وهناك سؤال آخر قد أثير مرة بعد مرة وهو يتجدد كل عام فى أول موسم الدراسة بالجامعة :

يقول بعض الأساتذة الأجلاء إن عدد المتخرجين من الجامعة قد زاد وأدى الى تعطل عدد كبير من الجامعيين . وليس من المصلحة أن يقبل إلا عدد يسير يناسب من يحتاج إليهم

العمل فى البلاد حتى لا يؤدى الحال الى تضخم عدد المتعطلين من العمل لأن و هذا إسرافا وخطرا شديدا على المجتمع . فهل للجامعة أن تقف هـذا الموقف لتكون مسيطرة على مصير الأفراد وتحدد لهم مدى ثقافتهم وتمنع من يريد التعلم من الاستمرار فى تعلمه بحجة أن نهاية التعليم تؤدى الى تضخم عدد المتعطلين ؟

و بقول آخر نضع السؤالين معا ونسأل سؤالا واحدا وهو : هل للجامعة أن تقفل أبوابها فى وجه طلاب التعلم ؟

والجواب على ذلك لاشك فيه ، وقد أجابت عنه البلاد الأخرى إجابة لا التواء فيها ولا إبهام . بل لقد أجاب الدستور عنها إجابة تامة لأنه أباح لكل فرد حق التعلم فيما أباح من حريات الافراد .

ولكن ما مصير هؤلاء الذين يتعلمون فى الجامعة ؟ وما مصير هؤلاء الذين يتخرجون فى المدارس الثانوية ولا يريدون الدخول فى الجامعة أو من نفرض أنهم لن يدخلوا الجامعة لكى يدخلوا إلى ميادين الحياة؟ بل ما مآل هؤلاء الذين يتعلمون فى المدارس الوسطى والمدارس الخصوصية؟ بل ما مآل هؤلاء الذين نريد أن نعلمهم تعليما عاما نافعا يؤهلهم لدخول ميادين العمل فى الحياة بعد انتهاء الدراسة العامة الاجبارية ؟ ما مآل كل هؤلاء ونحن نرى ضيق السبل وتزاحم الطلاب على قليل الوظائف الحكومية وغير الحكومية ؟ الحقيقة أن هـذا السؤال خطير و إنها لحقيقة تدمى القلب أن الشباب المصرى يقف حائرا يكاد يغلبه اليأس وهو يلتمس العمل ولا يجد له مجالا فى ميادينه المختلفة .

الشباب كله يريد أن يعمل سواء أكان يريد العمل اليدوى أم العمل الكتابى أم العمل الفكرى . ولكنه يقف حائرا لا يجد مجالا له فى الحياة فيضطر الكثير منهم إلى أن يعمل العمل الذى يتاح له بقليل الأجور و يرضى بما يكفيه لأقل مستوى فى الحياة قانعا من الأجر بما يضمن له الكفاف .

و إذن فما الحيلة فى هذه المشكلة المعقدة ؟

لقد جلست أسلى نفسى منذ أيام بأن جعلت أعد الأسماء المذكورة فى دفتر تليفون القاهرة تحت عنوان شركة فوجدت هناك نحو ألف اسم ووجدت فيها الكثرة الساحقة إن لم تكن كلها أسماء أجنبية ، هذا فى القاهرة وحدها .

ولم أجد وقتا لإحصاء الأسماء الأخرى المذكورة تحت عناوين أخرى مثل بنك ومصنع وأجزخانة ومخزن ومحلات تجارية ومكتب ومطعم وفندق إلى غير ذلك من المؤسسات ، وهى كلها أو كثرتها الساحقة مؤسسات أجنبية . ولو فعلت لوجدت آلافا أخرى من الأسماء بغير شك . وهذا كله فى القاهرة فما بالنا بما فى القطر المصرى كله من هـذه المؤسسات المباركة التى عليها عماد الحركة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .

فمن نحقق أن هناك آلافا من الشركات الأجنبية قد استولت على جميع الميادين الاقتصادية ، وليس من العدل أن تتولى شركات مصرية لمنافستها وانتزاع الميدان من بين يديها .

وحاشا أن يفهم أحد من قولى أننى ساخط على تلك الشركات الأجنبية بل إنى شديد الإعجاب بها ومعترف لها بما أدته لمصر من الخدمات الجليلة ، فمصر بلا شك مدينة لها فى كل مرافقها الاقتصادية ، وهى التى جعلت مصر قطعة من أوربا بما تبذله من جهد مشكور فى سبيل خدمة البلاد الاقتصادية ، كما أنه لاشك فى أن رءوس الأموال الأجنبية لها أعظم الفضل فيما بلغته مصر من حضارة وتقدم الى اليوم .

هذا كله أسلم به عن اعتقاد راسخ ، ولكن شيئا واحدا أؤكده وأطالب به :

هذه الشركات تقوم فى بلادنا وتبذل جهودها بين شعبنا ، وكما أنها ذات فضل علينا فهى مدينة لبلادنا لأنها أفسحت لها ميادينها وأقبلت عليها بغير تعصب ولا كراهة تتعاون معها وتستفيد بها وتفيدها .

ولا أقل من أن تطالب مصر وتصر على مطالبها كل الإصرار بكل ما فيها من قوة على أن تكون أداة للعمل فى جميع الشركات مصرية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، مصرية جنسية ومصرية دما ، ومصرية حقيقة . يجب أن تكون نسبة عدد العمال والموظفين فى هذه الشركات جميعا كما هى فى بلاد العالم الأخرى نسبة عالية لا يبقى فيها للشركات الأجنبية إلا رأس المال والربح والإدارة العليا .

أما ان تقوم الشركات فى مصر ، وتنزع كل فائدة عن مصر ، وتوصد الأبواب أمام شباب مصر لكى تفسح المجال أمام شبان من أمم أخرى أعنى مالا وأفسح ميادين وأكثر مستعمرات وأوفر حريات ، وتحرم شباب مصرى المتعطل فتجعله يصاحب اليأس فى تجواله متعطلا يندفع مع تيارات الانحلال لكى ينسى آلامه وحيرته ، فلا يمكن أن يرضى أحد عنه ، ولا يمكن أن تطيق مصر عليه صبرا .

إن العالم كله يتحدث عما هو ذاهل اليوم لكى يعد العدة ليعيد تنظيم مرافقه إذا ما وضعت الحرب أوزارها ، فهو لا ينتظر إلى ذلك اليوم السعيد لكى يبدأ فى وضع خطط الاصلاح ، ونحن اليوم فى وسط المشكلة التى تهدد مستقبل مصر كلها لأنها تهدد أطلاب الذين هم عدة مصر فى مستقبلها ، فلابد أن تفكر الدولة من الآن ، وأن تعد عدتها من الآن . وأن ينفذ أمرها من الآن . ونحن على يقين من أنها فاعلة بعون الله وبمن سيكلأ العظيم "فاروق الأول" حفظه الله ورعاه .

محمد فريد أبو حديد